

Housing Challenges in Some Municipalities of The Green Mountain and Their Implications for The Stability of The Libyan Family: An Analytical Geographical Study

Dr. Abdel Halim Ahmed Al-Zein Mohamed ^{*1}, Dr. Zuhair Mohamed Abdel-Aati²

¹ Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya

² Faculty Member, Department of Geography, Faculty of Education, University of Derna, Al-Qubba Branch, Libya

تحديات الإسكان في بعض بلديات الجبل الأخضر وانعكاساتها على استقرار الأسرة الليبية: دراسة جغرافية تحليلية

د. عبد الحليم أحمد الزين محمد ^{*1}، د. زهير محمد عبد العاطي²
¹ قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا
² قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة درنة فرع القبة، ليبيا

*Corresponding author: abdelhalem.alzain@gmail.com

Received: March 29, 2026

Accepted: May 25, 2026

Published: June 04, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to analyze housing challenges in selected municipalities of the Al Jabal Al Akhdar region and examine their impact on the stability of the Libyan family. The study adopts a geographical analytical approach based on quantitative data related to the number of households and housing units. Data were collected from relevant official institutions in 2021, with verification of their continuity up to 2026.

The findings reveal a clear spatial variation in population and housing distribution, with population concentration in major urban centers such as Al Bayda, while other municipalities experience lower levels of housing services. The study also identifies a significant housing gap, where the number of households exceeds the available housing units, indicating an imbalance between supply and demand.

Furthermore, the results show a heavy reliance on housing loans, alongside a limited provision of public housing and apartments, which increases the financial burden on families. The study also highlights the spread of informal housing due to the shortage of officially planned units, leading to inadequate infrastructure and services.

The study concludes that these challenges have a direct impact on the stability of the Libyan family by affecting housing quality and affordability. Therefore, it recommends adopting integrated housing policies that ensure equitable distribution of housing units and provide suitable living conditions to enhance family stability.

Keywords: Housing Challenges, The Housing Gap, The Green Mountain, The Stability Of The Libyan Family, Informal Housing.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحديات الإسكان في بعض بلديات إقليم الجبل الأخضر، وبيان انعكاساتها على استقرار الأسرة الليبية، من خلال منهج جغرافي تحليلي يعتمد على البيانات الكمية المتعلقة بعدد الأسر والوحدات السكنية، وقد تم جمع البيانات من الجهات الرسمية المختصة خلال عام 2021، مع التحقق من استمرارية هذه المعطيات حتى عام 2026.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين مكاني في توزيع السكان والوحدات السكنية، حيث تتركز الكثافة السكانية في المدن الرئيسية مثل البيضاء، في حين تعاني بلديات أخرى من انخفاض في مستوى الخدمات السكنية، كما كشفت النتائج عن وجود فجوة سكنية واضحة، حيث يفوق عدد الأسر عدد الوحدات السكنية المتاحة، مما يعكس عدم التوازن بين العرض والطلب. وأوضحت الدراسة اعتماد قطاع الإسكان بشكل كبير على القروض العقارية، مع ضعف في السكن الشعبي والشقق، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسر، كما تبين انتشار البناء العشوائي نتيجة نقص الوحدات السكنية الرسمية، وما يترتب عليه من ضعف في الخدمات والبنية التحتية. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسرة الليبية، من خلال ضعف جودة السكن وارتفاع تكاليفه، مما يستدعي تبني سياسات إسكانية متكاملة تضمن تحقيق العدالة في توزيع الوحدات السكنية وتوفير بيئة سكنية ملائمة.

الكلمات المفتاحية: تحديات الإسكان، الفجوة السكنية، الجبل الأخضر، استقرار الأسرة الليبية، السكن العشوائي.
المقدمة:

يُعد الإسكان من أهم المقومات الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، حيث يوفر المسكن بيئةً ملائمةً تضمن الأمن والخصوصية للأسرة، ومع تزايد النمو السكاني في إقليم الجبل الأخضر، برزت تحديات سكنية تمثلت في عدم التوازن بين عدد الأسر والوحدات السكنية، إلى جانب التفاوت في توزيعها بين البلديات، وانتشار بعض الأنماط السكنية غير المخططة، وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور فجوة سكنية واضحة، انعكست بشكل مباشر على استقرار الأسرة الليبية، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف السكن وضعف التخطيط العمراني، ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإسكان في بعض بلديات الجبل الأخضر، وقياس حجم الفجوة السكنية، وبيان أثرها على استقرار الأسرة الليبية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية في بعض بلديات إقليم الجبل الأخضر، الأمر الذي أدى إلى صعوبة حصول عدد من الأسر على سكن مناسب، وانعكس ذلك على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي، ويزداد هذا الوضع تعقيداً في ظل التفاوت في توزيع الوحدات السكنية بين البلديات، إضافة إلى انتشار البناء العشوائي وضعف التخطيط العمراني، وانطلاقاً من ذلك؛ تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما واقع توزيع السكان والوحدات السكنية في بلديات الجبل الأخضر؟
- 2- ما حجم الفجوة السكنية بين عدد الأسر والوحدات السكنية؟
- 4- ما أسباب ظهور الفجوة السكنية في منطقة الدراسة؟
- 5- ما أثر هذه التحديات على استقرار الأسرة الليبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- (1) التعرف على واقع الإسكان في بلديات الجبل الأخضر.
- (2) قياس حجم الفجوة السكنية.
- (3) تحليل التوزيع المكاني للسكان والإسكان.
- (4) بيان أثر التوزيع على استقرار الأسرة الليبية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها قضية تمس حياة المواطن بشكل مباشر، كما تساعد في توضيح العلاقة بين الإسكان والاستقرار الأسري، وتدعم متخذي القرار في وضع سياسات مناسبة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، من خلال جمع بيانات ميدانية من الجهات الرسمية ذات العلاقة بالإسكان والسكان، مثل مصارف الادخار والاستثمار، ومصحة أملاك الدولة، ومكاتب السجل المدني، كما تم استخدام أسلوب المقابلات الشخصية لجمع البيانات الخاصة بعدد الأسر والوحدات السكنية، والتي تم تفرغها في جداول إحصائية وتحليلها للكشف عن الفجوة السكنية.

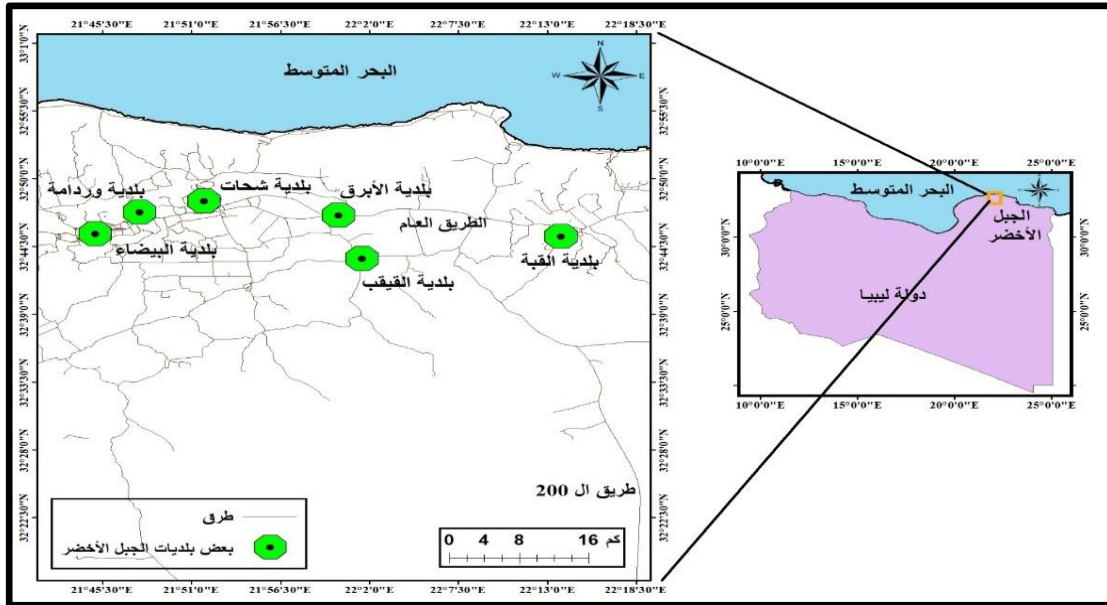
عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في عدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، حيث تم إجراء (حوالي 18 مقابلة شخصية) مع مدراء مصارف الادخار والاستثمار، ومدراء مصلحة أملاك الدولة، ومدراء مكاتب السجل المدني في عدد من بلديات إقليم الجبل الأخضر، وقد تم اختيار هذه العينة لارتباطها المباشر ببيانات الإسكان والسكان، مما ساعد في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة مكانياً على بعض بلديات إقليم الجبل الأخضر في شمال شرق ليبيا وهي (البيضاء - شحات - وردامة - الأبرق - القيقب - القبة)، وتم التركيز على هذه البلديات باعتبارها تمثل نموذجاً لدراسة التباين المكاني في تحديات الإسكان داخل الإقليم، ويحد منطقة الدراسة إدارياً من جهة الشرق بلدية درنة ومن جهة الغرب بلدية الساحل ومن جهة الشمال البحر المتوسط ومن جهة الجنوب طريق ال 200، حيث تتحد فلكياً منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (32،21،56)° و (47،22،26)° شمالاً، وخطي طول (43،32،32)° و (51،32،31)° شرقاً، والشكل (1) يوضح حدود منطقة الدراسة إدارياً وفلكياً.



شكل (1): حدود منطقة الدراسة إدارياً وفلكياً. المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على (Google Earth Pro) لسنة 2026، باستخدام ArcMap (10.4)، بالاستناد إلى الحدود التي حددها عمداً بعض بلديات إقليم الجبل الأخضر.

ثانياً: الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين عدد الأسر والوحدات السكنية، وبيان أثر ذلك على استقرار الأسرة الليبية.

ثالثاً: الحدود الزمانية:

تم جمع البيانات الكمية المتعلقة بقطاع الإسكان والسكان خلال عام 2020م، وذلك في فترة اتسمت باستقرار وزارة الحكم المحلي في مدينة البيضاء، وقبل انتقالها إلى مدينة طرابلس، كما تم إعادة التواصل مع بعض المسؤولين خلال عام 2023 للتأكد من عدم حدوث تغيرات جوهرية في البيانات، حيث تبين استمرار نفس الوضع.

الدراسات السابقة:

- 1- الدراسة التي قام بها (جمال نصر الطيب الشيباني) وهي ورقة علمية بعنوان (سيناريوهات محتملة لحل مشكلة الإسكان في ليبيا، 2019) وتناولت الدراسة سياسة تبني ليبيا بتكفل البناء وتوزيع المساكن خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينيات، وأسباب الأزمة السكنية والآثار المترتبة على الأزمة، كما اقترحت سيناريوهات تساهم في حل الأزمة السكنية في دولة ليبيا.
- 2- الدراسة التي قام بها (فائز بن سعد الشهري) وهي ورقة علمية بعنوان (سياسات التنمية العمرانية ودورها في تيسير الإسكان بالمملكة العربية السعودية، 2008) وتناولت الدراسة إستراتيجيات التنمية المكانية، وتحري مبدأ العدالة في الحصول على المتطلبات الأساسية ومنها المأوى الملائم المزود بخدمات المعيشة المتكاملة من أهم مبادئ التنمية الإسكانية الناجحة.
- 3- الدراسة التي قامت بها (قورو أمال) وهي ورقة علمية بعنوان (تأثير المسكن الحضري على الأسر الصحراوية، 2017) وتناولت الدراسة مفهوم المسكن الحضري ومفهوم الأسرة، وكيفية تأثير هذه المساكن الحضرية على طبيعة الأسر الصحراوية.

وتشير الدراسات إلى أن مشكلة الإسكان في الدول النامية ترتبط بالنمو السكاني والتوسع الحضري غير المخطط، كما تؤكد على أهمية دور الدولة في توفير السكن الملائم وتقليل الفجوة السكنية.

شروط المسكن الملائم للسكن الإنساني:

حتى تتمكن الأسرة من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لأفرادها يجب أن تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة ومعامل الراحة، وفي هذا كله يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والأمن في المسكن، وتبين الشروط كما يلي:

أ- شروط توفير الحاجات النفسية: وتتمثل في: التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن، وتجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن، وتوفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الأطفال

ب- ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية: وتتمثل في: تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي، والتخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحيحة عن طريق جمعها ونقلها إلى أماكن مخصصة لها بوسائل تمنع انتقال الجراثيم للأفراد، ومكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض، وحفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية التي انتهت مدة صلاحيتها، وإذا كان في البيت حيوانات (كلاب، قطط) يجب مراقبتها وإخضاعها لفحص بيطري بشكل مستمر لتفادي إصابتها بعدوى جرثومية، وتخصيص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجنب الازدحام والأمراض التنفسية والجلدية والمعدية.

ج- شروط الوقاية من الحوادث المنزلية: وتتمثل في: إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة، تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة، والاعتماد على مواد صلبة وصالحة لها قوة الاحتمال لأطول مدة زمنية ممكنة، وتوفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز، وإجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية.

د- الضمانات الأساسية الممنوحة قانوناً لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي: وتتمثل في: تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء أو المضايقة أو التهديدات، إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل

مستدام، والقدرة على تحمل تكلفة السكن وتأمين إعانات للسكن لغير القادرين، ويجب أن يتوفر للقائمين الحماية من الأخطاء التي تهدد الصحة، وأن يكون السكن سهل الوصول خاصة بالنسبة للأطفال والمرضى والمعاقين والشيوخ، ووجود السكن في موقع قريب من العمل والمراكز الصحية والمدارس، أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه (وناسي، 2009، 115-117).

مناقشة النتائج:

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تباين بشكل ملحوظ في توزيع السكان وعدد الأسر بين بلديات إقليم الجبل الأخضر، حيث تتركز الكثافة السكانية في بلدية البيضاء التي بلغ عدد سكانها (260127 نسمة) وعدد الأسر (38648 أسرة)، مقارنة ببلديات أخرى مثل شحات (62079 نسمة، 18698 أسرة) والقبّة (67789 نسمة، 11721 أسرة) في حين تنخفض الأعداد بشكل ملحوظ في بلديات الأبرق (17040 نسمة، 3015 أسرة) والقيقب (13000 نسمة، 2600 أسرة) ووردامة (765 نسمة، 153 أسرة).

ويعكس هذا التفاوت اختلالاً في التوزيع المكاني للسكان، حيث يؤدي تركيز السكان في البلديات الرئيسية إلى زيادة الطلب على الخدمات، وخاصة الوحدات السكنية، في مقابل انخفاض هذا الطلب في المناطق الطرفية.

كما يتضح أن ارتفاع عدد الأسر في بلديات ذات الكثافة المرتفعة يشير إلى زيادة مستمرة في الطلب على السكن، وهو ما قد لا يقابله توفر كافٍ في الوحدات السكنية، مما يساهم في ظهور الفجوة السكنية.

ويعكس هذا الوضع بشكل مباشر على استقرار الأسرة اللببية، حيث يؤدي نقص المساكن أو عدم ملاءمتها إلى لجوء بعض الأسر إلى أنماط سكن مستقرة، مثل السكن المشترك أو البناء العشوائي، وهو ما يؤثر سلباً على الخصوصية والاستقرار الاجتماعي، ويزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسرة.

جدول (1) يوضح عدد الأسر وعدد الافراد المسجلة بمكاتب إصدار الأحوال المدنية في بعض البلديات بإقليم الجبل الأخضر

السنة	الرقم	البلديات الإدارية	مكاتب إصدار الأحوال المدنية	عدد الأسر	عدد الأفراد
2020	1	بلدية البيضاء	1- مكتب إصدار الأحوال المدنية قندولة*	5944	3600
			2- مكتب إصدار الأحوال المدنية البيضاء**	38648	260127
2020	2	بلدية القبّة	مكتب إصدار الأحوال المدنية القبّة***	11721	67789
2020	3	بلدية شحات	مكتب إصدار الأحوال المدنية شحات****	18698	62079
2020	4	بلدية الأبرق	مكتب إصدار الأحوال المدنية الأبرق*****	3015	17040
2020	5	بلدية القيقب	مكتب إصدار الأحوال المدنية القيقب*****	2600	13000
2020	6	بلدية وردامة	مكتب إصدار الأحوال المدنية وردامة*****	153	765

المصدر: * بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية بمنطقة قندولة، عمل الباحث بتاريخ 2020/6/29.

** بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية البيضاء، عمل الباحث بتاريخ 2020/5/19.

*** بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية القبّة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/23.

**** بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية شحات، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/16.

***** بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية الأبرق، عمل الباحث بتاريخ 2020/6/19.

***** بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية القيقب، عمل الباحث بتاريخ 2020/6/19.

***** بيانات مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية وردامة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/15.

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى تباين في توزيع الوحدات السكنية بين بلديات إقليم الجبل الأخضر، مع اعتماد واضح على القروض العقارية كأحد المصادر الرئيسية لتوفير السكن، حيث سجلت بلدية البيضاء أعلى عدد من القروض (9012 وحدة)، إلى جانب (2471 وحدة سكن شعبي) و(849 شقة)، مقارنة ببلديات أخرى مثل شحات (3000 قرض، 500 سكن شعبي، 200 شقة) والقبة (1800 قرض، 641 سكن شعبي، 497 شقة)، في حين تنخفض هذه الأعداد في البلديات الأقل كثافة مثل الأبرق (1751 قرض، 297 سكن شعبي، 100 شقة) والقيقب (500 قرض، 123 سكن شعبي) ووردامة (1500 قرض وسكن شعبي، 200 شقة).

ويتضح من ذلك أن القروض العقارية تمثل النمط الغالب في توفير السكن، مقابل محدودية نسبية في السكن الشعبي والشقق، وهو ما يعكس ضعف دور الدولة في توفير بدائل سكنية مباشرة، ويزيد من اعتماد الأسر على إمكانياتها الذاتية في البناء.

كما يعكس هذا التوزيع عدم التوازن في توفير الوحدات السكنية بين البلديات، حيث تتركز في المناطق الطرفية من نقص واضح، مما يساهم في تفاقم الفجوة السكنية.

وينعكس هذا الوضع على استقرار الأسرة الليبية، حيث يؤدي الاعتماد على القروض إلى زيادة الأعباء الاقتصادية، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف البناء، كما أن نقص السكن المناسب قد يرفع بعض الأسر إلى اللجوء إلى البناء العشوائي أو السكن غير الملائم، وهو ما يؤثر على جودة الحياة والاستقرار الاجتماعي.

جدول (2) يوضح عدد الوحدات السكنية المعتمدة من الدولة في بعض البلديات بإقليم الجبل الأخضر

السنة	الرقم	البلدية	نوع الوحدات السكنية	العدد	الإجمالي
2020	1	البيضاء*	قروض عقارية	9012	12332
			سكن شعبي	2471	
			شقق	849	
2020	2	القبة	قروض عقارية**	1800	2938
			سكن شعبي	641	
			شقق***	497	
2020	3	شحات****	قروض عقارية	3000	3700
			سكن شعبي	500	
			شقق	200	
2020	4	الأبرق	قروض عقارية*****	1751	2048
			سكن شعبي*****	297	
			شقق	/	
2020	5	القيقب	قروض عقارية*****	550	673
			سكن شعبي*****	123	
			شقق	/	
2020	6	وردامة*****	قروض عقارية وسكن شعبي	1500	1700
			شقق	200	

المصدر: *بيانات مصرف الادخار والاستثمار العقاري ببلدية البيضاء، عمل الباحث بتاريخ 2020/5/18.

- **بيانات مصرف الادخار والاستثمار العقاري ببلدية القبة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/13.
- *** بيانات مصلحة أملاك الدولة ببلدية القبة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/7.
- **** بيانات مكتب السجل العقاري ببلدية شحات، عمل الباحث بتاريخ 2020/5/24.
- ***** بيانات مصرف الادخار والاستثمار العقاري ببلدية القبة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/7.
- ***** بيانات مصلحة أملاك الدولة ببلدية القبة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/13.
- ***** بيانات مصرف الادخار والاستثمار العقاري ببلدية القبة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/7.
- ***** بيانات مصلحة أملاك الدولة ببلدية القبة، عمل الباحث بتاريخ 2020/4/13.
- ***** المجلس البلدي وردامة، عمل الباحث بتاريخ 2020/6/17.

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى وجود فجوة سكنية واضحة في معظم بلديات إقليم الجبل الأخضر، حيث يفوق عدد الأسر عدد الوحدات السكنية بشكل ملحوظ، إذ سجلت بلدية البيضاء أعلى عجز سكني بلغ (32260 وحدة) مقابل (44592 أسرة و12332 وحدة سكنية)، تليها بلدية شحات بعجز قدره (14998 وحدة) (18698 أسرة مقابل 3700 وحدة)، ثم القبة (8783 وحدة) (11721 أسرة مقابل 2938 وحدة)، في حين يظهر العجز بدرجات أقل في الأبرق (967 وحدة) والقيقب (1927 وحدة).

وفي المقابل، تسجل بلدية وردامة وضعاً مغايراً بوجود فائض نسبي في الوحدات السكنية مقارنة بعدد الأسر، وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض الكثافة السكانية أو اتجاه بعض السكان إلى الهجرة نحو البلديات الأكبر.

ويعكس هذا التفاوت اختلالاً واضحاً في التوازن بين العرض والطلب على السكن، حيث تتركز الفجوة السكنية في البلديات ذات الكثافة المرتفعة، في حين يقل الضغط في المناطق الطرفية.

كما تؤكد هذه النتائج أن الفجوة السكنية تُعد من أبرز العوامل المؤثرة على استقرار الأسرة الليبية، حيث يؤدي العجز في الوحدات السكنية إلى لجوء الأسر إلى أنماط سكن غير ملائمة، مثل السكن المشترك أو البناء العشوائي، إضافة إلى ارتفاع الأعباء الاقتصادية، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي وجودة الحياة.

جدول (3) يوضح مقارنة بين عدد الأسر المسجلة في مكاتب إصدار الأحوال المدنية وعدد الوحدات السكنية المعتمدة من الدولة في بعض البلديات بإقليم الجبل الأخضر

السنة	الرقم	البلديات الإدارية	إجمالي عدد الأسر	إجمالي الوحدات السكنية	العجز أو الفائض
2020	1	بلدية البيضاء	44592	12332	عجز 32260
2020	2	بلدية القبة	11721	2938	عجز 8783
2020	3	بلدية شحات	18698	3700	عجز 14998
2020	4	بلدية الأبرق	3015	2048	عجز 967
2020	5	بلدية القيقب	2600	673	عجز 1927
2020	6	بلدية وردامة	153	1700	فائض 1247
		مجموع هذه البلديات	80779	23391	عجز 57388

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1) والجدول رقم (2)، بتاريخ 2026.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- وجود تباين مكاني واضح في توزيع السكان والأسر بين بلديات إقليم الجبل الأخضر، حيث تتركز الكثافة السكانية في البلديات الرئيسية، مقابل انخفاضها في البلديات الطرفية.
- 2- وجود فجوة سكنية ملحوظة في معظم البلديات، نتيجة تفوق عدد الأسر على عدد الوحدات السكنية المتاحة.
- 3- عدم توازن في توزيع الوحدات السكنية، حيث تتركز في بعض المناطق دون غيرها، مما يزيد من حدة المشكلة في المناطق ذات الكثافة المرتفعة.
- 4- اعتماد قطاع الإسكان بشكل كبير على القروض العقارية، مع ضعف واضح في السكن الشعبي والشقق السكنية.
- 5- انتشار البناء العشوائي نتيجة نقص الوحدات السكنية الرسمية، وما يرتبط بذلك من ضعف في الخدمات والبنية التحتية.
- 6- وجود علاقة مباشرة بين الفجوة السكنية وعدم استقرار الأسر الليبية، حيث يؤدي نقص السكن الملائم إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، نوصي بما يلي:

- 1- ضرورة زيادة حجم المشروعات السكنية بما يتناسب مع النمو المتزايد في عدد الأسر.
- 2- تحقيق العدالة في توزيع الوحدات السكنية بين البلديات، خاصة في المناطق ذات الكثافة المرتفعة.
- 3- دعم برامج السكن الشعبي وتوفير بدائل مناسبة للأسر محدودة ومتوسطة الدخل.
- 4- العمل على حصر وتسجيل كافة الوحدات السكنية في قواعد بيانات محدثة، بما يضمن منع الازدواجية في الاستفادة وتحقيق العدالة في التوزيع.
- 5- ربط سياسات الإسكان ببرامج التنمية الاجتماعية بما يعزز استقرار الأسرة الليبية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن مشكلة الإسكان في بلديات إقليم الجبل الأخضر تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرار الأسرة الليبية، نتيجة وجود فجوة سكنية واضحة ناتجة عن عدم التوازن بين عدد الأسر والوحدات السكنية، إلى جانب التفاوت في توزيعها وظهرت أنماط سكنية غير مخططة.

كما بينت الدراسة أن هذه التحديات لا تقتصر على الجانب العمراني، بل تمتد لتؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، مما يستدعي ضرورة تبني سياسات إسكانية متكاملة تساهم في تحقيق التوازن السكني وتعزيز الاستقرار الأسري.

المراجع:

أولاً: المراجع العلمية:

- [1] الشهري، فائز بن سعد (2008) سياسات التنمية العمرانية ودورها في تيسير الإسكان بالمملكة العربية السعودية، الشيباني، جمال نصر الطيب (2019) سيناريوهات محتملة لحل مشكلة الإسكان في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد- جامعة سرت، المجلد الثاني، العدد الثالث.
- [3] أمال، قورو (2016) تأثير المسكن الحضري على الأسر الصحراوية- دراسة ميدانية بحي النصر ورقلة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- [4] وناسي، سهام (2009) النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر.
- [5] Journal of Engineering Sciences, Assiut University, University, Vol. 36, NO. 6, pp. 1573-1593, November.

ثانياً: مصادر البيانات الأولية (المقابلات الشخصية):

- [6] المجلس البلدي الأبرق، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/3/25.
- [7] المجلس البلدي البيضاء، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/3/19.
- [8] المجلس البلدي القبة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/3/19.
- [9] المجلس البلدي القيقب، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/3/26.
- [10] المجلس البلدي شحات، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/2.
- [11] المجلس البلدي وردامة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/6/17.
- [12] مصرف الادخار والاستثمار العقاري ببلدية البيضاء، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/5/18.
- [13] مصرف الادخار والاستثمار العقاري ببلدية القبة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/13.
- [14] مصلحة أملاك الدولة ببلدية القبة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/7.
- [15] مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية الأبرق، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/6/19.
- [16] مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية البيضاء، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/5/19.
- [17] مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية القبة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/23.
- [18] مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية القيقب، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/6/19.
- [19] مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية شحات، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/16.
- [20] مكتب إصدار الأحوال المدنية ببلدية وردامة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/15.
- [21] مكتب إصدار الأحوال المدنية بمنطقة قندولة، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/6/29.
- [22] مكتب السجل العقاري ببلدية شحات، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/5/24.
- [23] وزارة الحكم المحلي بمدينة البيضاء، مقابلة شخصية بتاريخ 2020/6/9.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.